مضامين كتب عديدة من طريق ادخال تعديلات عليها، تضمنت حذف اجزاء من هذه الكتب، وخاصة تلك الصفحات المتعلقة بتاريخ فلسطين، وحق العرب في اراضيهم، وكل ما يتعلق بوحدة الامة العربية، والآيات التي تحض على الجهاد في القرآن الكريم، واحاديث الرسول العربي (صلعم).

الرقابة العسكرية على عرض الافلام السينمائية

«لم تنج الافلام السينمائية من الرقابة العسكرية، حيث أُخضعت، مثلها مثل المواد الصحفية، لمقص الرقيب العسكري. وخلال العام ١٩٦٨ فقط اجيز عرض ٤٠ بالمئة تقريباً من الافلام المقدمة الى الرقيب، بينما أُجيز، في العام ١٩٧٢، ٩٥ فيلماً عربياً فقط من أصل ١٣٤ فيلماً»[٨].

اضافة الى الرقابة والقيود الثقيلة المفروضة على النشر والتوزيع، تعاني الصحف والمجلات الفلسطينية الصادرة في الاراضي العربية المحتلة اشكالاً متنوعة من مضايقة السلطات العسكرية، منها:

١ ـ المنع من التوزيع: استناداً الى الفقرة ٢ من الامر العسكري الرقم ٥٠، الصادر بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٦٧، منعت الصحف والمجلات التالية من التوزيع: «الفجر» الاسبوعية (بالانكليزية)؛ «الطليعة» الاسبوعية (بالعربية)؛ «العودة» الاسبوعية (بالانكليزية)؛ «الكاتب» الشهرية (بالعربية).

٢ ـ استدعاء المحررين للاستجواب، استناداً الى الفقرة ٧ من الامر العسكري الرقم ١٠١، الصادر بتاريخ ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٦٧.

٣ ـ فرض اوامر الاقامة الجبرية على رؤساء تحرير العديد من الصحف، بالاضافة الى عدد كبير من المحررين، استناداً الى احكام المادتين ١٠٩ و ١١٠ من قانون الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٥٤.

٤ ـ سحب امتياز العديد من المجلات والمطبوعات .

٥ ـ غلق العديد من المكتبات القائمة على توزيع الصحف والمجلات الفلسطينية ، استناداً الى الفقرة ب /٢ من الامر العسكري الرقم ١١٤٠، الصادر بتاريخ التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٨٥.

٦ ـ ابعاد العديد من رجالات الصحافة الوطنية الى خارج فلسطين، استناداً الى احكام المادة ١١٢ من قانون الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٤٥.

٧ ـ فرض الاعتقال الاداري على العديد من الصحافيين دون سبب، ولفترات غير محددة دون محاكمة، ودون توجيه أية تهم اليهم، استناداً الى احكام المادة ١١١ من القانون المذكور.

٨ ـ فرض الاقامة الجبرية على العديد من الصحافيين الفلسطينيين، استناداً الى احكام المادتين ١٠٩ و ١١٠ من القانون ذاته.

ان كل ما تنشره صحف الارض المحتلة، من تقارير صحفية واخبارية، يجرى فحصها بعناية كي تقدم الى جمهور القراء الصورة التي يريدها الرقيب؛ كما ان العبارات التي لا يوافق عليها، بما في ذلك النعوت والاوصاف، يجرى شطبها بصورة منتظمة. وقد تمادى الرقيب في استخدام صلاحياته اللاقانونية، فقام، حتى في الصفحات الادبية، بشطب أية كلمات لها مدلول سياسي مبطن (رمزي) مثل: «سنبلة القمح»، و «التربة»، و«المحبوبة»، لكون الكلمات المذكورة تمثل، في نظره، المستقبل،